
البرنامج:

الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

- المحاضرة الأولى:
- المحاضرة الثانية:
- المحاضرة الثالثة:

الفصل الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

- المحاضرة الأولى:
- المحاضرة الثانية:

الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي في العصر الحديث

- المحاضرة الأولى:
- المحاضرة الثانية:
- المحاضرة الثالثة:
- المحاضرة الرابعة:
- المحاضرة الخامسة:
- المحاضرة السادسة:
- المحاضرة السابعة:

الفصل الرابع: الفكر الاقتصادي المعاصر

- المحاضرة الأولى:
- المحاضرة الثانية:

الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

المحاضرة الثانية:

الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة (الحضارة البابلية، الحضارة الفرعونية).

لقد شهدت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا كبيرا، حيث كانت المجتمعات في الحضارة المصرية القديمة وحضارة البابليين والحضارة الصينية منظمة وشديدة المركزية وتعرف نوعا من الزراعة المنظمة والمتقدمة، وبالسيطرة الكاملة للدولة على مفاصل الحياة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتنظيم الري في مصر والعراق.

لقد أرسى الفينيقيون الذين اخترعوا الحروف الأبجدية تقاليد مستقرة للتجارة والملاحة، كما أن تقدم التجارة ارتبط بتقدم الأساليب التجارية التي برعوا في فنها.

وفي ظل هذا المجتمع البدائي اعتبرت الأرض المصدر الرئيسي للثروة، وأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، فقامت الملكية الخاصة على الأرض.

ولعل من أهم ما تميزت به هذه الحضارات ما يلي:

1. أنها كانت مجتمعات منظمة، بمعنى أن المجتمعات في تلك الحضارات، أو بالأحرى التجمعات البشرية، كانت منظمة ومجموعة في كيانات وفي دول، يغلب عليها التنظيم، وهذا دليل على أن هناك تصور فكري بل بناء فكري أيضا، ومن جوانب هذا الفكر ما له علاقة بالاقتصاد.
2. أنها كانت مركزية، ما يدل على أن هناك دولة، والدولة قائمة ببعض الأمور، وهناك أنشطة اقتصادية وخلافه.
3. أن الزراعة -وهي

- الحضارة البابلية: تعتبر من أقدم الدول في التاريخ، وتميزت حضارتها المتطورة بالقياس في تلك الفترات الزمنية، وتميزت هذه الحضارات بالعديد من الميزات، وبعض أوجه التقدم التي تعتبر نقلة في حينه، لكن الشاهد في هذه الحضارة على وجه التمثيل: انه ورد ما يعرف: ب" قانون حمورابي، او " قوانين حمورابي".

. مصالح طبقة الاحرار الأثرياء والجنود، وبالغم من انها تشير الى هدف حماية الضعيف من القوي، الا انها اكدت بالأساس على حق الاحرار في امتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق بهم.

. طبقة الحرفيين الاحرار، وكذلك دور الصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الاشغال البسيطة. طبقة الرقيق، وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، وتشكل السواد الأعظم في دولة بابل، حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية.

وخلاصة القول ان هذه القوانين علاقة بالنشاط الاقتصادي، ولها دلالة اقتصادية، مما يعني ان هناك فكر اقتصادي. وكان هناك إسهام فكري اقتصادي لدى الحضارات البابلية، إضافة الى ما ورد الملكية وتنظيمها، وهذا أيضا قضية اقتصادية.

- الحضارة المصرية، أو الفرعونية: الدولة في تلك الفترة كانت سلطة مركزية في مصر، وذات ابعاد اقتصادية وسياسية وكانت تملك وسائل انتاج رئيسية وبالأخص في الأراضي، لان مصر ارض زراعية، وكان النشاط الزراعي في تلك الفترة على وجه الخصوص له دور كبير، وكانت الطبقة الحاكمة والحشية، تعفى من الاعمال البدنية والنشاطات الاقتصادية، وكان عملها مقصورا على النواحي الفكرية فقط.

من الأمور التي تدل على أن الحضارة المصرية، كانت لها اسهامات فكرية في تاريخ الفكر الاقتصادي:

1- بروز بعض الممارسات، كتنظيم العمل.

2- استقرار الزراعة في حقول ثابتة

3- تنظيم كبير للموارد المائية، والبشرية

4- وهذا ما كان له علاقة بالسماح في العمل بالتجارة، وهو ما يعرف "بقانون الموسوي" لأن العمل بالتجارة لم يكن مسموحا به على القانون الموسوي، نسبة الى موسى عليه السلام.

- الحضارة الصينية: كانت متميزة وساهمت بشكل كبير في بزوغ الأنشطة الاقتصادية، ولعل من أهم ما شاركت به الحضارة الصينية والذي له علاقة بالاقتصاد اختراع الورق، وهذا ما يدل على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة، لكن لم يصلنا عنها إلا القليل، وهذا لا يعني أن ننفي وجود فكر اقتصادي في الحضارة الصينية.

الحضارة الفينيقية: فقد كان للفينيقيين نشاط معروف، وتقاليد تجارية، وملاحية، وهذا نشاط اقتصادي، وهذا يدل على أن هناك فكر اقتصادي، لكن الأمر كما هو في الحضارات الأخرى، لم يصلنا عنه الكثير من الأفكار، أو لم يصلنا عنها إلا النادر اليسير.

المحاضرة الثالثة:

الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة (الحضارة اليونانية، الحضارة الرومانية).

أولاً: الفكر الاقتصادي اليوناني القديم

لقد عرفت الحضارة اليونانية أو الإغريقية بالفلسفة، فإذا ذكرت الفلسفة حضر اليونان وإذا ذكر اليونان حضرت الفلسفة. ولعل من أشهر فلاسفة اليونان أفلاطون وأرسطو.

للإيونان إسهام كبير في المجال الاقتصادي حيث كانت لفلاسفة الإيونان الإسهامات الأولى في بناء علم الاقتصاد. حيث يعود لهم الفضل من خلال مساهماتهم الفكرية في نشأة علم الاقتصاد.

بدأ الاقتصاد لدى الإغريق عائلي بمعنى أن العائلة في المجتمع الإغريقي كانت تتكون من وحدة اقتصادية، وعليه فقد عرف الاقتصاد عند الإغريق على أنه علم إدارة المنزل حيث كان الاستقرار هو ميزة تلك المرحلة عند اليونان.

بدأ الاقتصاد مع الإغريق وكان يعرف بأنه كيفية إدارة الأسرة لشؤونها الاقتصادية. ويشمل فن إدارة المنزل لرب الأسرة من الناحية الاقتصادية لدى تطور الأمر وأصبح الإيونان ينظرون إلى أن الدولة هي بيت الشعب، وأصبح الأمر في هذه الحالة هو كيف تدير الدولة شؤونها الاقتصادية؟ وأطلقت عبارة الاقتصاد على إدارة شؤون الدولة.

وارتبط العمل والإنتاج في الحضارة اليونانية القديمة بالعبودية، ومن ثم فقد كانت السمة الغالبة في تلك العصور القديمة تتحصر غالباً في التفرغ للتأملات الفلسفية والسياسية. أما عن الأفكار الاقتصادية فقد ظهرت بشكل واضح في فكر اثنين من الفلاسفة هما أفلاطون وأرسطو. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارهما من أهم الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد. وفيما يلي أهم الأفكار الاقتصادية التي قدمها هذين المفكرين:

أولاً: الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (347-427 ق م)

ظهرت الأفكار الاقتصادية لأفلاطون في كتابه "الجمهورية" الذي يبحث في موضوع الدولة أو المدينة المثلى "الفاضلة" ويبدأ الكتابة بالتساؤل عن فكرة العدالة سواء كان ذلك بالنسبة للفرد أو المدينة. ويركز اهتمامه بالعدالة في المدينة قبل الفرد على اعتبار أن المدينة في مجموعها أكبر من الفرد ومن ثم فكمية العدالة - كما يراها أفلاطون - المتعلقة بالمدينة أكبر منها لدى الفرد.

وعن "أصل الدولة" يوضح أفلاطون أنه يرجع إلى العامل الاقتصادي بصفة أساسية - بمعنى أن الدولة تنشأ كون أن الفرد ليس باستطاعته إشباع حاجاته المتعددة والمتشابهة لوحده، فالأمر يستلزم أن يجتمع مجموعة من الأفراد وبعدد كاف لأن يشبع كل منهم حاجات الآخرين، بهذا يمكن من تلك المجموعة أن تنشئ ما يسمى بـ "الدولة"، وأن أساس تنظيم الدولة - كما أوضح أفلاطون - هو "تقسيم العمل" حيث يتخصص كل فرد في مهنة واحدة أو عمل واحد وفقاً لمواهبه وكفاءته.

ويقوم النموذج النظري لمدينة أفلاطون المثالية على أساس البدء بتكوين مدينة صغيرة يكون عدد سكانها ضئيلاً وثابتاً على قدر المستطاع. ويتم تنظيم تلك المدينة على أساس تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات حيث يعهد كل طبقة بنوع معين من أنواع النشاط وفق النحو التالي:

الطبقة الأولى: طبقة الحكام ومهمتها الحكم بوضع القوانين والعمل على احترامها

الطبقة الثانية: طبقة الجنود ومهمتها الدفاع عن المدينة ضد ما يقع عليها من اعتداءات

الطبقة الثالثة: طبقة العمال والصناع (المنتجين) وتضم كل من يعملون بالنشاط الاقتصادي

ومهمتها إشباع الحاجات المادية للمدينة.

ويمكن القول بأن أهم الأفكار الاقتصادية لأفلاطون مستمدة أساسا من فكرته حول المدينة الفاضلة التي اقترحها والمتمثلة أساسا في الآتي:

1- فكرة تقسيم العمل: إن تقسيم العمل عند أفلاطون ضروري جدا للتنظيم الاجتماعي داخل المدينة بحكم أن:

- لكل شخص مواهبه وكفاءاته الخاصة به وهذا يجعل تخصصه في مهنة من المهن أمرا طبيعيا.
- تخصص كل شخص في المهنة التي يكون مهياً لها بطبيعته، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا، ويزيد من الإنتاجية.

2- الملكية: لقد ميز أفلاطون في المدينة الفاضلة بين نوعين من التنظيم الاجتماعي فيما يتعلق بالملكية الخاصة وفي تكوين الأسرة. حيث أنه يستثني الحكام والجنود من إمكانية الحصول على الملكية الخاصة ومن تكوين عائلة أي يجب ألا يكون لهم ملكية خاصة، إلا أنه أجاز هذه الملكية للطبقة الثالثة وهي طبقة العمال والحرفيين.

وقد كانت مبررات وجهة نظره حيال رفضه للطبقتين الأوليتين في حق الملكية الخاصة هي الرغبة في إبعادهما من الخضوع لإغراء المال، وكون أنهم أصحاب قرار في المدينة عدم تكوين أسرة يكون بمثابة حماية لهم من الانسياق وراء ميولهم لذويهم وأقربائهم في الحالة عكس ذلك. وعليه فهو يرى: أنه ليس من المناسب أن يكون لطبقة الحكام أو طبقة الجند ملكية خاصة أو عائلات لأن ذلك قد يؤثر على قرارات الدولة.

3- النقود: يرى أفلاطون أن النقود وسيلة لتسهيل التبادل، وعلى هذا الأساس اقترح استخدام نوع معين من النقود والتي لها قيمة صورية حتى تكون قيمة النقود مستقلة عن قيمتها الذاتية، (نقد لا من الذهب ولا من الفضة كون أن الذهب والفضة تملك قيمة ذاتية)

4- الربا: (الإقراض بفائدة): يرى أفلاطون أن الربا أمر فيه رذيلة، وأن النقود عقيمة، فإقراض نقد مقابل نقد وتحصيل فارق بينهما يراه أفلاطون أمر غير أخلاقي، من هنا جاء موقف أفلاطون من الربا بالرفض.

ثانياً: الفكر الاقتصادي عند أرسطو (322-384 ق م)

أرسطو شأنه شأن أفلاطون فقد أخضع الاقتصاد للأخلاق والفلسفة، غير أن أرسطو تميز عن أفلاطون في أنه لم يقتصر في بحوثه على رسم المدينة الفاضلة بل تجاوزها بمحاولته القيام ببعض الدراسات التحليلية لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية. لذلك يعتبر أرسطو أول القدماء الذين قدموا ما سمي "بنظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، وقد ساعد على دفع الاقتصاد دفعة قوية في سبيل أن يصبح علماً متميزاً. ولقد وردت مظم الأفكار الاقتصادية لأرسطو في كتابيه "السياسة" و"الأخلاق" حيث قام بتحليله للاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية إشباعها، وعلى الرغم من أن أرسطو قد عاش في فترة تميزت بالهجوم الشديد على الرق إلا أنه كان يشجع عدم المساواة بين البشر ويرى أن التفاوت بينهم شيء فطري.

تكمّن الأهمية الفكرية لأرسطو من خلال دراسته للمواضيع ذات الصلة بما يُصطلح عليه "الاقتصاد البحث" أو "التحليل الاقتصادي"، والتي يمكن تجميعها في النقاط التالية:

1- الفرق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية: تتمثل قيمة الاستعمال في الإشباع الذي يتحقق من استعمال منتج معين، وهي استفادة شخصية. على سبيل المثال قيمة الإشباع الذي يحصل عليه الشخص من استعماله لسيارته، أما قيمة المبادلة وتتمثل فيما يتم الحصول عليه من سلع في السوق مقابل مبادلة منتج معين، أي ما يتم الحصول عليه من سلع مقابل مبادلتها بمنتجات أخرى.

2- الاحتكار: عرف أرسطو الاحتكار على أنه انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق وهو التعريف المعتد إلى وقتنا الحالي. ويرى أرسطو أن الاحتكار يمكن البائع من فرد الثمن الذي يرغب فيه، وأن هذا الاحتكار "غير عادل" لأنه يقوم باستغلال البائع للمشتري.

3- النقود: لقد أوضح أرسطو أن النقود قد نشأت لتستخدم في الوظائف التالية:

أ- النقود وسيلة للمبادلات: بعدما واجهت المقايضة صعوبات عملية كثيرة استدعى الأمر إلى ظهور النقود واستخدامها كوسيط في المبادلات بين الأفراد.



ثانيا: الفكر الاقتصادي الروماني

لم يكن للرومان نفس الفكر الفلسفي الذي تميز به اليونانيون بل كان القانون هو السائد في الفكر الروماني، فطغى الفكر القانوني على الفكر الاقتصادي.

أولاً-فكرة القانون الطبيعي: لقد احتلت فكرة القانون الطبيعي مكانة هامة في الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين، حيث ساد الاعتقاد بأن هناك "قانون طبيعي" ليس من وضع الإنسان بل من خلق الطبيعة فهي التي أوجدت قواعده وجعلت بني الفكر يخضعون لهذه القواعد، وأن هذا القانون الطبيعي يحكم وينظم الحياة الاقتصادية كما هو الحال عند تنظيم القوانين الطبيعية الأخرى كظواهر الطبيعة ووظائف الأعضاء .. الخ، وأن هذا القانون الطبيعي له صفتي **الدوام والعمومية** فهو دائم لا يتغير من زمن لآخر وهو **عام** حيث ينطبق على كافة البلاد والبشر.

ثانيا-المذهب الفردي: من المبادئ القانونية التي أقرها الرومان: من حق كل فرد في أن يفعل بممتلكاته ما يشاء وأن لا يمنع الغير منه كما شاء، والمذهب الفردي من الناحية الاقتصادية يُلزم بأن يُترك الأفراد يتعايشون في النشاط الاقتصادي في ظل **حرية كاملة** لا تدخل فيها للدول. وعلى أساس هذا المذهب الفردي قام النظام الرأسمالي.

وعندما تبلورت فكرة المذهب الفردي من الناحية الاقتصادية كان لابد أن يجتمع ويتحد التنظيم القانوني مع هذه الفكرة الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن هذا التنظيم القانوني كان موجودا بالفعل في المبدأين الرومانيين (حرية التعاقد وحرية الملكية الفردية) فأدمجها الباحثون في تحليلهم للمذهب الفردي. وبذلك ارتبط هذان المبدأان بالتحليل الاقتصادي لهذا المذهب.

من الأهمية بمكان قول ما يلي: لم يقدم الرومان فكرا اقتصاديا يُذكر، إلا أنه كان لهم دورا في بناء **هيكل الفكر الاقتصادي** الذي أتى بعد هذه الفترة التاريخية وبقي إلى يومنا هذا، وكان ذلك بفضل تنظيماتهم القانونية وبفضل التكوين العقلي والبناء الفكري من خلال دراسة القانون الروماني الذي طبع عقول الباحثين في الاقتصاد منذ القرن الثامن عشر، كون أن القانون هو المؤطر للنشاط والحياة الاقتصادية.